يوم إعلامي حول

مراكز الردم التقني للنفايات المنزلية

22 نوفمبر 2018

كلمة السيد الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

بســـــم الله الرحـمـــــان الرحيـــم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

- **السيدة الوزيرة،**
- **السيد الأمين العام،**
- **السيدات والسادة الإطارات المركزية والمحلية؛**
- **السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام؛**
- **السيدات والسادة الحضور،**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

إنه لشرف لي أن أكون معكم نيابة عن السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، لمشاركتكم هذا اليوم الإعلامي الذي يتناول موضوعا لطالما كان محور اهتمام مشترك بين قطاعينا الوزاريين كما أستغل الفرصة لأشكر السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة على هذا اللقاء الذي تعزز بوادر التعاون والتنسيق والعمل القطاعي المشترك في هذا المجال.

إن اهتمامات الدولة بموضوع البيئة واضحة في هذا المقام، وقد كرسها فخامة السيد رئيس الجمهورية دستوريا، بعدما أصبحت التنمية المستدامة كقيمة دستورية في التعديل الأخير، لما تشكله من بديل لا يمكن الحياد عنه لمعالجة إشكالية التدهور البيئي الناتج عن تراكم النفايات وعدم معالجتها، بالرغم من إنشاء العديد من الهياكل القاعدية

والمؤسسات العمومية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية ومعالجتها وفق التقنيات الحديثة، والتي تعد مراكز الردم التقني إحدى أهم هذه المنشآت، بالإضافة إلى المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري المكلفة بتسييرها أو بجمع النفايات المنزلية خاصة.

- **السيدات والسادة الحضور،**

إن الهدف الأساسي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وكذا للجماعات المحلية، هو الرقي بنوعية الخدمات العمومية لصالح مواطنيها بصفة عامة، وذلك لا يتأتى دون توفير بيئة صحية ونظيفة تسمو بنوعية هذه الخدمات، وهنا يظهر جليا مدى أهمية التسيير المستدام للنفايات المنزلية كآلية للمحافظة على نظافة المحيط، وكأسلوب متكامل يغطي كافة المجالات والمراحل المتعلقة بإدارة النفايات ودراستها من الناحية البيئية و الاجتماعية وكذا الاقتصادية، مع اختيار الحلول المناسبة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

في هذا الإطار، لابد من تطوير آليات المعالجة القبلية للنفايات التي توفرها مراكز الردم التقني، هذه الأخيرة ينبغي أن تكون مطابقة للمعايير والمقاييس المعمول بها دوليا، في إنشائها وتسييرها بطرق عقلانية وكذا متابعة عملها ومراقبتها، لضمان سيرورتها، مما يسمح بتخفيض حجم النفايات بشكل ملحوظ.

إن النتائج المرجوة من تطوير آليات إنشاء وتسيير هذه المراكز، لا يقتصر فقط على الجانب الكمي لحجم النفايات، بل لابد من التركيز على تحقيق الآثار الإيجابية المتعلقة بالجانب النوعي، من إطالة عمر المفارغ والاستغلال الأمثل للمساحات ورسكلة النفايات وإعادة تدويرها، بالإضافة إلى نتائجها المرتبطة بشكل مباشر بالبعد الإجتماعي والإقتصادي، كتوفير مناصب شغل ومواد طاقوية جديدة إنطلاقا من الغاز الحيوي الناتج عن تحلل النفايات في مراكز الردم التقني.

وعليه، نحن أمام حتمية إعداد دراسات تقنية ومعمقة، تعنى بكل هذه الجوانب التي تسعى الدولة لتحقيقها ، من خلال النظر إلى النفايات لا سيما المنزلية منها بمنظار يتماشى والنهج الإقتصادي الجديد الذي تتبناه الحكومة، واعتبارها مصدرا هاما لخلق الثروة بكل المقاييس، بدلا من كونها مصدرا للتلوث .

- السيدات والسادة الحضور،

إن تجسيد هذا التوجه الجديد ، يواجهه العديد من المعوقات، لا سيما مع تزايد عدد السكان الذي رافقه توسع في النسيج العمراني والصناعي، وكذا توسع النشاطات الإجتماعية والإقتصادية، مما ضاعف كمية النفايات المنتجة، و هذا قد انعكس سلبا على الوضعية البيئية بصفة عامة ، وذلك لعدم قدرة المؤسسات العمومية المكلفة بجمع النفايات وكذا

مراكز الردم التقني لوحدها ،مع ترسيخ المفهوم الجديد الذي نسعى لتعميمه عن النفايات المنزلية .

وعليه، فإن تنظيم مثل هذه الأيام الإعلامية بحضور مختصين تقنيين، هو فرصة للتعاون القطاعي المشترك الذي من شأنه أن يعزز سبل التشاور وتبادل الرؤى، وتعميم المفاهيم الجديدة، لا سيما بوجود مسيري هذه المؤسسات العمومية الذين هم في علاقة مباشرة بهذه العملية ، وذلك للتوصل إلى الحلول المثلى لتحقيق الأهداف المشتركة لقطاعينا الوزاريين .

إن عملية تسيير النفايات المنزلية التي تعتبر من المهام الأصيلة للبلدية، هي في الواقع عملية تشاركية تتطلب تظافر جهود كل الفاعلين، وكذا منتجي النفايات، وأقصد هنا أن مسار النفايات بدءا من مصدرها الأساسي وجمعها ونقلها وصولا إلى معالجتها، يستدعي يقظة الجميع على مختلف المستويات.

في هذا الإطار، أؤكد أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تعمل اليوم على إعادة هيكلة المصالح التقنية للبلديات المكلفة بالنظافة والنقاوة العموميتين ومن خلالهما التوصل إلى السبل الأنجع للتسيير الاقتصادي النفايات المنزلية وذلك من عدة زوايا، وبالمناسبة سيكون هذا الموضوع بالنظر إلى أهميته، محل نقاش في لقاء حكومة- ولاة، المزمع تنظيمه في الأيام القليلة المقبلة.

إن التسيير الاقتصادي والفعال الذي نصبوا إليه يرتكز على مقاربة تشاركية تجعل خاصة من المؤسسات الشبانية الصغيرة كشريك في كل مراحل مسار النفايات، من جمعها ورفعها ومعالجتها وتدويرها مستغلين بذلك الآفاق التي تفتحها النصوص التنظيمية لتفويضات المرفق العام والتي نظمنا أيام تكوينية للمسؤولين المحليين المعنيين وخاصة رؤساء المصالح التقنية.

كما تندرج هذه المقاربة ضمن ما تم تعزيزه انجازه لحد الآن ضمن المكتسبات المحققة في هذا المجال، من خلال تواجد مركز ردم على مستوى كل ولاية، بعدد 47 مركز ردم تقني تسيرها الجماعات المحلية حاليا ما عدا ذلك المتواجد بولاية تندوف والذي هو قيد الدراسة.

- **السيدات و السادة الحضور،**

في الأخير، لا يسعني إلا أن أشكركم على كل الجهود المبذولة، كما أؤكد على أهمية الاستمرار في هذا النسق، من خلال تجسيد التشاور وتبادل الرؤى بين قطاعينا الوزاريين، لوضع آليات إستشرافية كفيلة بضمان تحسين الدور الذي تلعبه مراكز الردم التقني، من أجل التحكم الأمثل في تسيير النفايات المنزلية.

كما أنوه إلى ضرورة تعزيز المبادرات التوعية و تقوية قنوات الإتصال من أجل خلق ثقافة بيئية في الأوساط المؤسساتية من جهة وكذا

لدى المواطنين من جهة أخرى، وذلك لتسهيل عمل البلديات ومختلف الهيآت الناشطة في هذا المجال، ومرافقتها في تأدية مهامها على أحسن وجه.

شكرا على كرم إصغائكم و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.